

قياس أثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي باستخدام نموذج (ARDL)

م. د. محمد كاظم شمخي
جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

م. د. خليل اسماعيل عزيز
جامعة تكريت/كلية الادارة والاقتصاد
khalilbazawe@gmail.com
07702727288

المستخلص :

يقدم هذا البحث دليلاً على عدم وجود أي تأثير للصدمات النقدية على الناتج المحلي الاجمالي سواء كان ذلك في الامد الطويل او القصير حيث اشارة نتائج اختبار السكون وفقاً لاختبار ديكي فولر المطور الى استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والطلب الحقيقي على النقود بعد اخذ الفرق الاول لها $I(1)$, بينما كانت السلسلة الزمنية لمتغير سعر الصرف مستقرة عند المستوى $I(0)$ وهذا يعني اختبار ARDL سيكون الافضل في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة حيث كانت النتائج وفقاً لاختبار الحدود غير محسومة ، وكذلك الحال بالنسبة للاختبارات طويلة وقصيرة الاجل، وتشير نتائج اختبار سببية جرانجر الى عدم وجود تأثير متجه من المتغيرات التوضيحية الى المتغير التابع او العكس .

Measuring the impact of monetary shocks on Iraqi GDP Using an ARDL

Abstract :

This research provides evidence of the absence of any impact of monetary shocks on GDP, whether in the long or short term, where the test results of the static test according to Dicky Fuller test developed to stabilize the time series of variables of GDP, interest rate and real demand for money after taking the difference (1), while the time series of the exchange rate variable was stable at level I (0). This means that the ARDL test would be the best in estimating the relationship between the variables of the study. For, it suggests a causal test results Granger to the absence of the effect of a vector of explanatory variables to the dependent variable, or vice versa.

المقدمة :

يعد موضوع الصدمات النقدية مؤشراً على مدى فعالية السياسة النقدية من عدمها في البلد . فكلما كانت السياسة النقدية سياسة فعالة كلما تقلص عدد الصدمات النقدية وانحسر تأثيرها السلبي من خلال ما تقوم به السلطة النقدية من تحكم بالمتغيرات النقدية ومعالجة الاختلالات والعمل على تحقيق التوازن النقدي . ان الكثير من السياسات النقدية وخاصة في البلدان النامية هي سياسات غير فعالة حيث ان اخفاق هذه السياسات في تحقيق التوازن النقدي يكون سبباً رئيساً في حدوث الصدمات النقدية سواء كانت صدمات عرض النقد او الطلب عليه وصدمات سعر الفائدة وصدمات سعر الصرف ، ونتيجة لما تتركه هذه الصدمات من اثار سلبية على الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الوطني أنبرى العديد من الاقتصاديين لوضع نماذج قياسية تساعد في الكشف عن هذه الصدمات ووضع الحلول المناسبة لها ، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث .

اهمية البحث :

يهدف البحث الى الاستفادة من الانعكاسات الايجابية الناتجة عن العلاقات التي تربط ما بين المتغيرات الاقتصادية الكلية واثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلد وتلافي ما يمكن تلافيه من اثار سلبية عند حدوث الصدمات النقدية .

مشكلة البحث :

ان انفتاح الاقتصاد العراقي وارتباطه بعلاقات اقتصادية ونقدية وحرية حركة رؤوس الاموال زاد من احتمالية انتقال اثر الازمات التي تحدث في الخارج الى الاقتصاد العراقي بسبب القصور الكبير في الية عمل السياسات الاقتصادية والسياسة النقدية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعريف بمفهوم الصدمات النقدية واسبابها وانواعها وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة نظرياً وكمياً .

فرضية البحث :

تنتطق هذه الورقة من فرضية اساسية للصدمات النقدية اثاراً سلبية على الناتج المحلي الاجمالي العراقي وتختلف هذه الاثار بحسب اسبابها وفترتها .

منهجية البحث :

تم الاعتماد على الاطار النظري في وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة وعلى الاسلوب الكمي في قياس وتحليل نتائج العلاقة بين المتغيرات التوضيحية والمتغير التابع .

هيكلية البحث :

لاثبات فرضية البحث والوصول الى الهدف منه تم تقسيمه الى :

اولاً : الاطار النظري للصدمات النقدية

ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

ثالثاً : التحليل الكمي لاثار الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي

اولاً : الاطار النظري للصدمات النقدية

١- مفهوم الصدمات النقدية

للصدمات النقدية Economic Shocks بانواعها المختلفة اهمية كبيرة في تحديد معايير استخدام نظام سعر الصرف الملائم بسبب ما يتركه من اثار على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وهناك اكثر من مفهوم للصدمات الاقتصادية فقد عرفها ((البنك الدولي World Bank على انها حدث مفاجئ يمس وضع الاقتصاد الكلي حيث يؤثر على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للافراد والناتج والناتج الحقيقي للبلد)) ويتبين من هذا المفهوم ان الصدمات الاقتصادية تؤدي الى تغيير مفاجئ في الظروف الاقتصادية ينعكس تاثيرها على المستوى الكلي والجزئي (سلمى ، ٢٠١٦ : ٤٥).

وتعتبر الصدمات النقدية عن تغيرات قد تكون تغيرات مقصودة او تغيرات غير مقصودة تحدث في المتغيرات النقدية مثل عرض النقد او الطلب عليه ، سعر الصرف ، سعر الفائدة ، او غيرها من المتغيرات النقدية والتي ستؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة على الاقتصاد الوطني، فحدوث التغيرات المقصودة في بعض المتغيرات النقدية تكون في الغالب ناجمة عن السياسات التوسعية للبنك المركزي فشرائه لكميات كبيرة من السندات الحكومية بصورة مفاجئة سيؤدي الى زيادة الاصول النقدية لدى الجمهور والتوسع في حجم الارصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي والذي سيؤدي بدوره الى التوسع في منح الائتمان الميسر، في حين حدوث التغيرات غير المقصودة تكون في الغالب ناجمة عن التذبذب في المعروض النقدي او الاختلال في الطلب عالية او التقلبات في اسعار الصرف وغيرها من الاختلالات والتي ستؤدي الى ردود افعال متباينة من الجمهور

فهناك من يسعى الى استخدام اسواق السلع والخدمات لتغيير ارصدته النقدية وهناك من يسعى الى اسواق الاسهم والسندات لتغيير هذه الارصدة وفي هذه الحالة سيؤدي ذلك الى انتقال هذه الاختلالات الى اسواق اخرى (الغالبى ومطوق، ٢٠١٣: ٢٠٧) .

٢ - اسباب الصدمات النقدية :

هناك مجموعة من العوامل التي قد تكون سبباً في حدوث الصدمة النقدية ومن هذه الاسباب :
- افتقار الكثير من السياسات النقدية الممثلة بالبنوك المركزية الى مقاييس تتسم بالدقة وخاصة عندما يتعلق الامر بالقياس الكمي للمتغيرات الاقتصادية بسبب عدم وضوح العلاقة بين السياسة النقدية وهذه المتغيرات .

- ان استجابة السياسة النقدية قد تكون غير دقيقة تجاه معدلات التضخم مما يتسبب في تحديد معدلات فائدة مرتفعة لا تتناسب مع مستوى التضخم وكذلك الحال عندما يعتقد صناع السياسة النقدية ان التضخم لا يستجيب لإجراءات هذه السياسة وهذا يدفعهم لتحديد اسعار فائدة ادنى من المطلوب (Romer, 2004: p55).

- قد يكون البنك المركزي وخاصة في الدول النامية عرضة لضغوط سياسية وخاصة في اوقات الانتخابات مما يحد ذلك من استقلاليته وتدفعه لانتهاج سياسة نقدية توسعية في غير وقتها المناسب وهدفها هو اقناع الناخب . (الغالبى ومطوق، ٢٠١٣: ٢٠٨).

- التكرات الاستباقية لصناع السياسة النقدية بهدف معالجة مشكلة مفترضة الحدوث في النمو الاقتصادي للبلد تؤدي الى استخدام بعض المتغيرات الاقتصادية مثل اسعار الفائدة على الارصدة النقدية غير المقترضة وهذا يعني استخدام اسعار الفائدة لأحداث غير متوقعة بل قد تكون عكسية مع المجاميع النقدية (Ismaila . 2015: p2) .

٣ - انواع الصدمات النقدية :

تنشأ الصدمات النقدية نتيجة لتغيرات عشوائية وغير مقصودة سواء كان ذلك في عرض النقد او الطلب عليه او في اسعار الفائدة او اسعار الصرف وعليه يمكن تقسيم الصدمات النقدية الى عدة انواع :

أ- صدمات عرض النقد Money Supply Shocks

تنشأ صدمات عرض النقد نتيجة لتغير مفاجئ وغير متوقع في عرض النقد الاسمي فعند حدوث زيادة غير متوقعة في عرض النقد تحدث صدمة ايجابية وعلى العكس من ذلك تكون الصدمة سلبية عند حدوث انخفاض غير متوقع في العرض النقدي وسواء كانت حركة عرض النقد بالارتفاع او الانخفاض فانها ستؤثر على المستوى العام للأسعار وعلى سعر صرف العملة المحلية والذي سينعكس بدوره على مستوى النشاط الاقتصادي للبلد ، وبما ان عرض النقد يتم تحديده من قبل السلطة النقدية فهو متغير خارجي وعليه فان صدمة عرض النقد تحدث عندما يكون هناك تغير مفاجئ في دالة عرض النقد وانتقالها بالكامل نحو اليمين او اليسار (الجبوري، الشمري، الحسيني ، ٢٠١٧ : ٢٢١).

ب- صدمات الطلب على النقود Money demand Shocks

تنشأ صدمات الطلب على النقود نتيجة لتغيرات غير متوقعة في الطلب على النقود سواء كان ذلك من قبل القطاع الخاص او العام وهذه التغيرات المفاجئة تحدث عند حصول ارتفاعات في دخول الافراد عندها ستنعكس هذه الارتفاعات الى زيادة في الطلب على النقود ، ويحدث خلاف ذلك عند حصول انخفاض في مستويات دخول الافراد (السيد علي، العيسى ، ٢٠٠٤ : ٣٨٧).

كما ان الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيؤدي الى زيادة طلب الافراد على النقود وذلك لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لها والحصول على المستوى السابق نفسه من السلع والخدمات ويحدث العكس عند انخفاض المستوى العام للأسعار .

ج- صدمات سعر الفائدة Interest Rate Shocks

تتشأ صدمات سعر الفائدة عادة عند قيام السلطة النقدية بتحديد سعر فائدة لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي السائد في البلد وهذا يؤدي الى الحصول على نتائج بعيدة عن رغبة السلطة النقدية، مما سينعكس سلباً على حجم الاموال المعدة للاقراض فعندما تحدد السلطة النقدية سعر فائدة منخفض وبعيد عن قوى العرض والطلب سيحفز ذلك من طلب الافراد على النقود ، وكذلك فان سعر الفائدة المنخفض سيولد حافزاً قوياً لتسرب رؤوس الاموال الباحثة عن الربح نحو الخارج مما يؤدي الى انخفاض الطلب على العملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرفها (سيجل، ١٩٨٦: ٣٥٣).

وعلى العكس من ذلك سوف ينخفض الطلب على النقود عند تحديد سعر فائدة اعلى من السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب وكذلك فان تحديد سعر فائدة مرتفع سيولد حافزاً قوياً لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية الباحثة عن الربح نحو الداخل مما سيقود الى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي زيادة اسعار صرفها مقابل العملات الاجنبية (ماير، دوسنبري، البير، ٢٠٠٢: ٣٥٨).

ج- صدمات اسعار الصرف Exchange rate Shocks

تعد صدمات اسعار الصرف صدمات سعرية وهي مكملية للصددمات النقدية ، وتعرف صدمة سعر الصرف بانها التغيرات غير المتوقعة التي تحدث في سعر الصرف ، حيث تؤثر هذه التغيرات سواء كانت مقصودة او غير مقصودة على مستوى النشاط الاقتصادي في البلد ، كما ان مستوى النشاط الاقتصادي سيكون عرضة للتاثير بتذبذبات اسعار الصرف في دول الشراكة التجارية فكلما كانت الاقتصادات صغيرة ومفتوحة كلما كان تاثيرها بتقلبات اسعار الصرف في بلدان الشراكة التجارية كبيراً وعلى العكس من ذلك فكلما كانت الاقتصادات كبيرة ومغلقة كلما كانت درجة تاثيرها محدودة نسبياً بتقلبات اسعار الصرف في بلدان الشراكة التجارية (Elke, 2007:12).

ثانياً : التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

واجهت السياسة النقدية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ حالة من التبعية والانقياد شبه التام للسياسة المالية، وبعد عام ٢٠٠٣م وحصول البنك المركزي العراقي على الاستقلالية بموجب القانون الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٣ اصبحت السياسة النقدية اكثر فعالية في رسم السياسات النقدية للبلد وبعيدا عن التأثيرات الخارجية .

الطلب على النقود

شهد الاقتصاد العراقي زيادة في معدلات نمو السيولة بشكل يفوق معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومع وجود حالة من التشاؤم اتجه الافراد للاحتفاظ بهذه الارصدة لأغراض التحوط دون ان توجه للإنفاق، وهذا ادى الى انخفاض سرعة دوران النقود ففي عام 1991 كما في الجدول (1) ولكن مع اتجاه الافراد الى التخلص من الارصدة النقدية الفائضة لديهم بتحويلها الى موجودات اخرى اكثر استقراراً زاد من سرعة الدوران، بينما كان الاتجاه العام للأسعار نحو الزيادة باستثناء عام 1996 نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم في حين كان اتجاه الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية نحو الانخفاض. وبعد عام 2003 كانت هناك محاولات للوصول الى حالة الاستقرار في دالة الطلب على النقود من خلال عملية استبدال العملة القديمة بعملة جديدة ذات مواصفات عالية او من خلال تحقيق الاستقرار في سوق الصرف الاجنبي ، وتحسين سعر صرف الدينار العراقي، والتخلص من ظاهرة تعدد اسعار الصرف للدينار العراقي، ومع ذلك لم يتحقق الاستقرار في دالة الطلب على النقود وذلك لاسباب باتت متجذرة في بنية الاقتصاد وان استمرار تحوط الافراد بالعملة الاجنبية واعتبارها خزين مستقر للثروة ووسيلة لحمايتها تعتبر من العوامل التي تؤثر على دالة الطلب على النقود (صالح ، ٢٠٠٨ : ٢)

جدول (1)
الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود في العراق 1990-2016م
(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (١)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة 1988=100 (٢)	المخفف الضمني للناتج المحلي الاجمالي (٣)	عرض النقود MS ₁ (٤)	الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية MD / P ₁ (٥)	سرعة دوران النقود (٦)
1990	23705	10130	1.4	15359.3	10970.9	1.5
1991	21313	7135	3.0	24670	8223.3	0.8
1992	56814	8964	6.3	43909	6969.7	1.3
1993	140518	13318	10.5	86430	8231.4	1.6
1994	703821	12703	55.4	238901	4312.2	3.0
1995	2252264	10377	217.0	705064	3249.1	3.2
1996	2556307	15528	164.6	960503	5835.4	2.7
1997	3286925	18926	173.7	1038097	5976.4	3.2
1998	4653524	18640	249.6	1351876	5416.2	3.4
1999	6607664	21562	306.4	1483836	4842.8	4.4
2000	7930224	23328	400.0	1728006	4320.0	4.6
2001	9911420	25689	385.8	2159089	5596.3	4.6
2002	41022927	40344	1016.8	3013601	2966.1	13.6
2003	29585788	27000	1095.7	2898189	2646.7	10.2
2004	53235358	41607	1279.4	10148626	7932.3	5.2
2005	73533598	43438	1692.8	11399125	6733.8	6.4
2006	95588954	47851	1997.6	15460060	7739.7	6.2
2007	111455813	48511	2297.5	21721167	9454.2	5.1
2008	157026026	51716	3036.3	28189934	9284.3	5.7
2009	130642187	54720	2387.4	37300030	15623.7	3.5
2010	167093204	57925	2884.6	51743489	17937.8	3.2
2011	217327107	63650	3414.4	62473929	18297.2	3.5
2012	251907661	70201	3588.3	63735871	17762.1	3.9
2013	267395614	73158	3655.0	73830964	20199.9	3.6
2014	260610483	68122	3627.6	72087457	19871.9	3.6
2015	191715791	182330	1.1301	65435	17762.1	29.7
2016	194513221	193744	1.0102	70733	20199.9	22.5

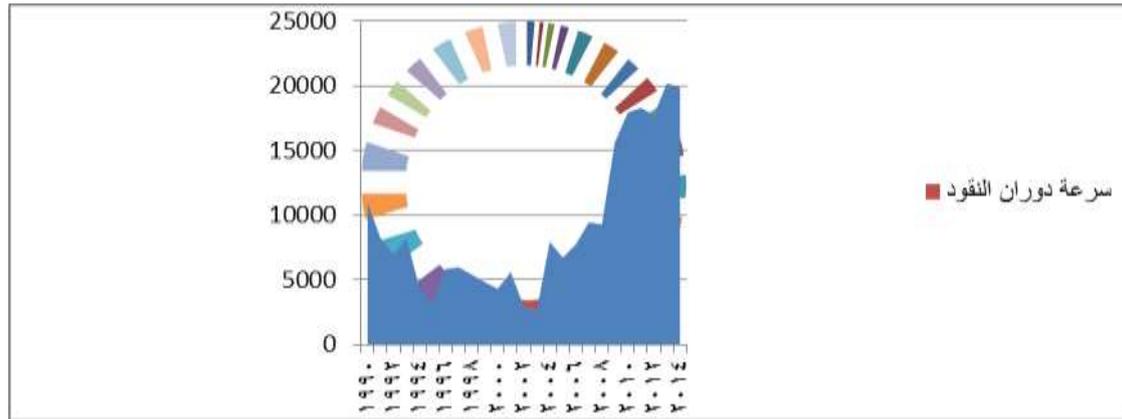
المصدر : البنك المركزي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية عدد خاص ، 2003م

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية ، 2004م.

الاعمدة (٣ ، ٦ ، ٥) تم اعدادها من قبل الباحث بالاعتماد على الاعمدة (٤ ، ٢ ، ١)

- الطلب الحقيقي على النقود MD/P = عرض النقود MS₁ / المخفف الضمني للناتج المحلي الاجمالي
- المخفف الضمني للناتج المحلي الاجمالي = الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية / الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة

ويتبين ان الطلب على النقود لم يكن مستقرا خلال المدة 2004 – 2008 والسبب في ذلك استمرار تحوط الافراد بالدولار، وكذلك صعوبة الاعتماد على العملة المحلية في تسوية المعاملات التجارية الكبيرة في اقتصاد يعتمد بشكل اساسي على التعامل النقدي المباشر عوضا عن المصارف، وعليه فان انخفاض الطلب النقدي خلال هذه المدة ادى الى ارتفاع سرعة دوران النقود وزيادة مستوى الاسعار، وشهدت المدة ما بعد عام 2008 استقرار نسبي في الطلب النقدي، وانعكس ذلك على الانخفاض التدريجي لسرعة دوران النقود وكبح جماح التقلبات في الاسعار ويعود السبب في ذلك الى التحسن في سعر صرف الدينار العراقي وزيادة الطلب على العملة المحلية .



شكل (١) تطور الطلب على النقود وسرعة التداول في العراق ١٩٩٠-٢٠١٤م
تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدولين (١)

ويبين الشكل (١) وجود اتجاه عام تنازلي للطلب على النقود لغاية عام ٢٠٠٣ والذي يعكس رغبة الافراد في التخلص من الارصدة النقدية واستبدالها بموجودات ذات قيمة مستقرة او بالدولار مما ادى الى زيادة سرعة الدوران خلال تلك المدة وبعد عام ٢٠٠٤ تحسن سعر صرف الدينار العراقي ادى الى تحسن الطلب على النقود مما ادى الى انخفاض سرعة دوران النقود.

النتائج المحلي الاجمالي

شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً في معدل نموه عام 1991 وبمقدار (8.3%-) كما في الجدول (2)، بسبب الانخفاض الكبير للموارد المالية اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويلاحظ حدوث تحسن طفيف في معدل نمو الناتج المحلي 1992-1993 ليعاود الانخفاض من جديد عام 1995 بما مقداره (18.3%-)، بينما شهد العام 1996 - 1997 تطور ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (49.6%) و (21.8%) على التوالي نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم المعروفة بالنفط مقابل الغذاء، وشهدت المدة 1999-2002 نمو متوازن في معدلات الزيادة بلغت اقصاها عام 2002 وبمقدار (57.0%) وانخفض مجدداً معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي العراقي عام 2003 بمقدار (33.0%) .

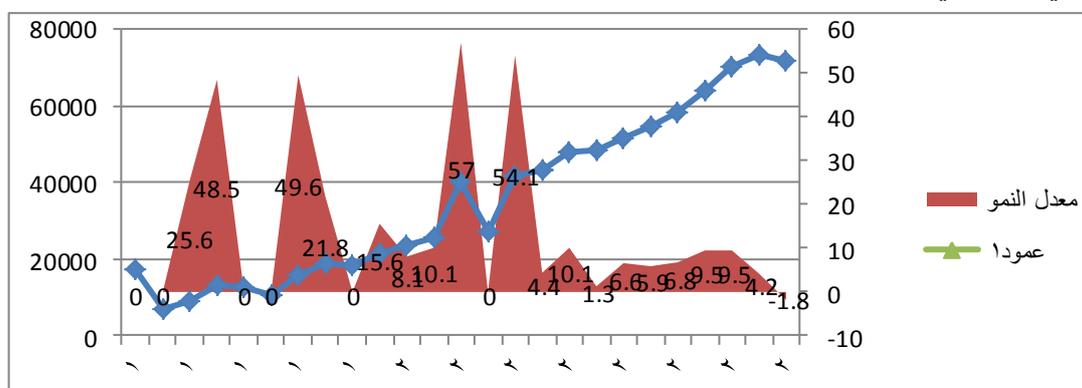
جدول (2)
الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالاسعار الثابتة ودرجة نموه للمدة 1990-2016م
(مليون دينار)

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو	المدة	الناتج المحلي الاجمالي	درجة النمو
1990	17130	-	2004	41607	-
1991	7135	- 58.3	2005	43438	4.4
1992	8964	25.6	2006	47851	10.1
1993	13318	48.5	2007	48511	1.3
1994	12703	- 4.6	2008	51716	6.6
1995	10377	-18.3	2009	54720	5.9
1996	15528	49.6	2010	58495	6.8
1997	18926	21.8	2011	64081	9.5
1998	18640	-1.5	2012	70201	9.5
1999	21562	15.6	2013	73158	4.2
2000	23328	8.1	2014	173872	-1.8
2001	25689	10.1	2015	169630	-1.7
2002	40344	57.0	2016	193744	2.8
2003	27000	-33.0			

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرة السنوية عدد خاص 2003م

وبعد عام 2004 استعاد العراق مكانته في السوق النفطية مما انعكس بشكل ايجابي على تحسن مستوى الناتج المحلي الاجمالي ولكن عند حدوث انخفاض في اسعار النفط عام 2014 انخفض معه حجم الناتج المحلي الاجمالي العراقي، وهذا هو حال الاقتصادات الريعية التي تعاني فيه القطاعات الانتاجية من ضعف كبير بسبب هيمنة الاستعمال الوظيفي الحكومي الغير منتج(صالح، ٢٠١١: ١٠).

وعليه فان توليد الناتج المحلي الاجمالي العراقي بدلا من ان يأتي من مصادر حقيقية متعددة ومتوازنة ونابعة من تفاعل عوامل الانتاج المختلفة، جاء بشكل اساسي من مساهمة القطاع النفطي وبنسبة قد تزيد عن (80%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، ناهيك عن ان القطاع النفطي هو قطاع ريعي يتحدد سعره في السوق العالمي وهو عرضة لتذبذبات كثيرة تنعكس سلبا على الناتج المحلي الاجمالي



شكل(٢) تطور الناتج المحلي الاجمالي العراقي بالاسعار الثابتة ودرجة نموه للمدة ١٩٩٠- ٢٠١٤
تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

وعليه يمكن القول ان الناتج المحلي الاجمالي العراقي كان عرضة للتذبذب في معدلات نموه السنوي بسبب محدودية مصادر توليده مما خلق اقتصاد شديد الريعية تعظم فيه الوظيفة العامة معتبرا من يعمل في القطاع الخاص مقامراً أكثر مما هو مستثمراً ، وعليه فان تنويع مصادر توليد الناتج المحلي الاجمالي ضرورة ملحة، وركيزة اساسية من ركائز بناء اقتصاد حقيقي نكسب معها اقتصاداً مستقراً مستنداً الى قطاعات انتاجية حقيقية تخلق قيم مضافة ، وتقلل من التبعية لتذبذبات اسعار النفط الدولية .

سعر الفائدة

حاولت السلطة النقدية تشجيع السلوك الادخاري للأفراد وامتصاص جزء من فائض السيولة لديهم عن طريق رفع معدلات الفائدة على القروض المقدمة من المصارف الى القطاع الخاص والمختلط وكذلك رفع معدلات الفائدة على الودائع الثابتة لمدة ستة اشهر فاكثر وودائع التوفير (عطو، 1999، 57).

كما قام البنك المركزي العراقي وكمحالة منه لتحفيز هيكل معدلات الفائدة وجعله اكثر فعالية بإعطاء المصارف المختلفة سواء الحكومية منها او الاهلية او المختلطة فسحة من الحرية في العمل باستعمال هامش مرونة (+ ، -) بنسبة 3% سنوياً وعلى جانبي الدائن والمدين، وقامت السلطة النقدية في عام 2001م بتخفيض معدل الفائدة وبنسبة (2%) سنوياً على كل من الاقراض القصير والمتوسط والطويل الاجل في الجانب المدين، مع الابقاء على معدل الفائدة المدينة ثابتة لمدة سنتين حيث تم تخفيضها عام 2001 من (18% الى 15%) كما في الجدول (٣)، ويلاحظ الاتجاه التصاعدي لمعدل الفائدة المدينة المفروضة على الودائع الثابتة خلال المدة (1996-1990م) وبشكل تدريجي باستثناء الفائدة المفروضة على الودائع الثابتة لمدة سنتين التي كان الاتجاه التصاعدي فيها يفوق ما هو عليه في بقية انواع الودائع ، اذ بلغ اعلى مستوى لها (18%) عام 1996م ، ومع ذلك فان سعر الفائدة كأداة مستخدمة من قبل السلطة النقدية لم تكن ذات تأثير في الودائع المصرفية وبالتالي عدم نجاحها في تحفيز الادخارات، والحد من السيولة لدى الجمهور، وهذا ما يفسره زيادة نسبة صافي العملة في التداول الى عرض النقد بالمعنى الضيق الى (91.8%) عام 1996م مع تفاقم معدلات الارتفاع في المستوى العام للأسعار . (الخرجي ، ٢٠٠٧: ١٥١).

ان التحديد الاداري لهيكل اسعار الفائدة من السلطة النقدية قلص كثيرا من حالة التنافس ما بين المصارف التجارية من جهة، والمصارف المتخصصة كالمصرف الصناعي والمصرف الزراعي من جهة اخرى ، وظهر ذلك بصورة واضحة عند قيامة بتحديد معدلات الفائدة قصيرة الاجل التي تقوم المصارف التجارية بفرضها على ما تمنحه من قروض بنسبة تزيد (5) درجات على القروض الممنوحة من المصارف المتخصصة، والى جانب ذلك ابقت السلطة النقدية على المستوى المنخفض لمعدل الفائدة المفروض على حوالات الخزينة عند (7%)، وهذا يصب في اطار خدمة كلفة التمويل من خلال تقليص كلفة الدين العام، وبالمقابل فرضت السلطات النقدية على المصارف الحكومية سواء التخصصية منها او التجارية الالتزام بما اعدته من برامج ائتمانية تصب في صالح القطاع العام على حساب القطاع الخاص، وهذا في حقيقته هو نوع من سياسات الكبح المالي (Repression Financial) التي مارسها السلطة النقدية في تسيير الائتمان بعيدا عن معايير الجدارة الائتمانية (عاشور ، ٢٠١٣ : ٥٨)

جدول (3)
هيكل اسعار الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة في العراق للمدة (1990-2016)

المدة	الفائدة الدائنة %			الفائدة المدينة %			
	الاقراض طويل الاجل	الاقراض متوسط الاجل	الاقراض قصير الاجل	الثابتة سنتين	الثابتة سنة	الثابتة ستة اشهر	التوفير
1990	13	13	13	10	10	8	9
1991	13	13	13	10	10	9.5	9
1992	13	13	13	10	10	9.5	9
1993	13	13	13	15	10	11	10
1994	13	13	13	15	12	11	10
1995	25	23	20	18	12	11	10
1996	25	23	20	18	12	11	10
1997	25	23	20	18	12	11	10
1998	25	23	20	18	12	11	10
1999	25	23	20	18	12	11	10
2000	25	23	20	18	12	11	10
2001	23	21	18	18	12	11	10
2002	23	21	18	18	12	11	10
2003	16	15	14	10	9	8	7
2004	13.50	12.90	12.70	9.10	8.00	7.10	6.50
2005	14.70	14.00	13.90	7.90	7.10	6.40	5.50
2006	16.20	15.70	15.10	8.50	7.70	7.00	6.00
2007	19.53	19.47	18.78	12.56	11.30	15.43	9.18
2008	19.57	19.50	19.22	13.11	11.88	10.54	9.47
2009	16.47	16.63	16.16	10.12	8.83	7.82	6.84
2010	14.35	13.32	14.35	8.18	7.17	6.06	5.52
2011	13.74	13.57	14.13	7.85	6.90	5.91	5.24
2012	13.74	13.03	13.87	7.87	6.78	5.87	5.7
2013	12.79	12.90	12.86	7.46	6.61	5.75	4.88
2014	12.04	11.75	12.60	3.85	3.45	2.82	2.57
2015	11.87	11.69	12.11	6.19	5.76	4.86	4.46
2016	12.00	11.40	12.10	6.00	5.50	4.64	4.23

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، نشرات سنوية مختلفة

وسعت السلطة النقدية ومن خلال سياسة نقدية متشددة الى استعمال اشارتي سعر السياسة، وسعر الصرف لتثبيت توقعات الجمهور التضخمية، وخفض معدلات التضخم الذي سجل (34%) نهاية عام 2006م، ومن الجدول يلاحظ اتجاه سعر السياسة الى التزايد ليصل الى (20%) عام 2007 مع تزايد معدلات التضخم بشكل واضح خلال المدة 2006 – 2008م مما انعكس على هيكل اسعار فائدة المصارف، وعلى العكس من ذلك عندما انخفض سعر البنك تدريجياً حتى (6%) عام 2011م انخفضت معها معدلات التضخم الاساس (Core Inflation) الذي يمثل (الرقم القياسي لأسعار المستهلك مطروحاً منه فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات) الى ما يقارب (3%) لنفس العام ، وساعد التحسن في سعر الصرف للدينار العراقي خلال تلك المدة في اتجاه معدلات نمو المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض.

وتجلت فاعلية السياسة النقدية بشكل اكثر وضوح في قدرتها على خفض مستوى النمو السنوي لتضخم الاساس من (32%) في شهر كانون الثاني 2007 الى مستوى (12.4%) في شهر

حزيران 2008 وعلى هذا الأساس امست اشارة سعر الفائدة التي اعتمدها البنك المركزي العراقي تلعب دوراً كبيراً في تعظيم الطلب على الدينار العراقي مما شكل عائقا امام نمو واستفحال ظاهرة الدولار المستشرية في الاقتصاد العراقي على مدى ثلاث عقود سابقة (صالح ، ٢٠٠٨ : ٣-٤).
يلاحظ مما تقدم ان اتجاه اسعار فائدة المصارف العاملة في العراق وبشقيها سواء أكانت اسعار الفائدة المدفوعة (المدينة) ، او سعار الفائدة المتقاضيات (الدائنة) كانت تسير بشكل متوازي فيما بينها، وكذلك مع اسعار فائدة البنك وبنفس الاتجاه خلال المدة 2004 – 2014م، مما يؤكد على فعالية سعر فائدة البنك المعتمد من البنك المركزي العراقي في التأثير على مناسيب السيولة وخفض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة انفاً.

سعر الصرف

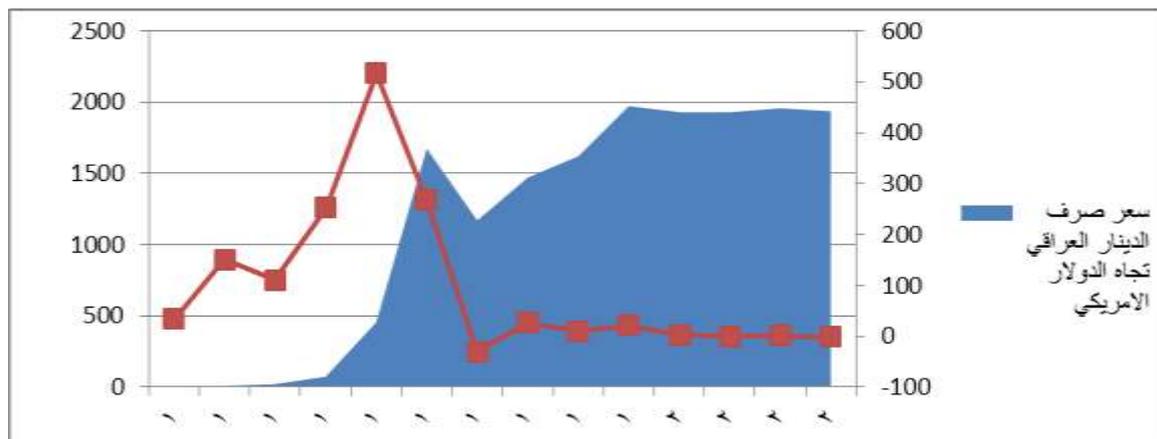
مع الاستمرار في تطبيق نظام الصرف المدار حدث انهيار كبير في سعر صرف الدينار ليصبح (1957) دينار لكل دولار واحد كما في الجدول (٤) ويلاحظ الاتجاه التنازلي لسعر صرف الدينار العراقي منذ عام 1990 وبوتيرة متزايدة ، ومع حلول عام (1994-1995) وكننتيجة منطقية لتراكم اثار الحصار الاقتصادي والاتجاه نحو احلال الدولار محل الدينار في تسوية المعاملات الجارية شهدت نسبة النمو لسعر صرف الدينار العراقي قفزات كبيرة فبعد ان كانت (33.3 %) لسنة 1990 اصبحت (516.2 %) لسنة 1995، ومع توقيع العراق لاتفاقية النفط مقابل الغذاء شهد العام 1996 تحسن ملحوظ في سعر صرف الدينار العراقي لينخفض معدل نمو سعر الصرف للدينار العراقي بمقدار (30.1%) وشهدت الفترة 2001 - 2002 تحسن بسيط سببه التحسن الذي شهده ميزان المدفوعات في هذه المدة، ومع حلول عام 2003 تدهور سعر صرف الدينار مجددا ليبلغ (2354) دينار لكل دولار بسبب الحرب والافق المجهول امام التوقعات ، وبعد انتهاء الحرب انخفض سعر صرف الدينار في شهر كانون الاول الى (1772) دينار كنتيجة منطقية لاستبدال العملة ، وتنظيم سوق مزاد العملة من السلطة النقدية في البلد .

جدول (4)

معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة 1990-2003م

المدة	سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي	نسبة النمو السنوي لاسعار الصرف
1990	4	33.3
1991	10	150
1992	21	110
1993	74	252.4
1994	456	516.2
1995	1674	267.1
1996	1170	-30.1
1997	1471	25.7
1998	1620	10.1
1999	1972	21.7
2000	1930	2.1
2001	1929	-0.05-
2002	1957	1.5
2003	1936	-1.1

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الإحصائية للبنك عدد خاص



شكل (٣) تطور سعر صرف الدينار العراقي ١٩٩٠-٢٠٠٣م

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

ويلاحظ وجود تحسن ملموس في قيمة الدينار بعد البدء بعمليات مزاد العملة كما في الجدول (٥) وشهدت المدة 2006 – 2008 تحسن في سعر صرف الدينار وفي كلا السوقين (سوق مزاد العملة ، والسوق الموازي) وبوتيرة متصاعدة ، بينما تميزت المدة ما بين 2009 - 2014 باستقرار ملحوظ في سعر صرف الدينار اي ان سعر صرف الدينار العراقي ارتفع خلال المدة 2004-2014م ما نسبته (24%) تقريبا في سوق مزاد العملة ، وما نسبته (18%) تقريبا في سوق الصرف الموازية، وعليه بات الفرق بين سعر صرف المزاد، وسعر الصرف الموازي طفيفاً خلال المدة 2004 – 2014 .

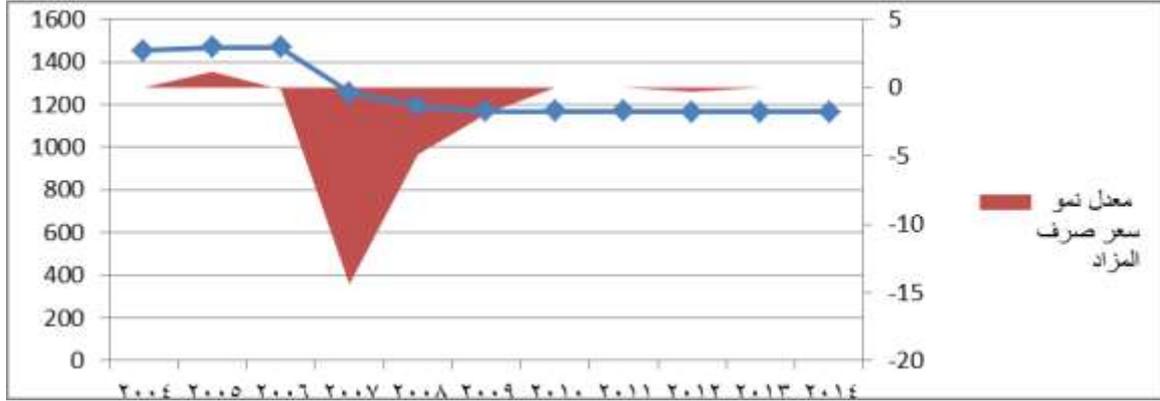
جدول (5)

تطور اسعار صرف الدينار العراقي في مزاد البنك المركزي والسوق الموازي للمدة -

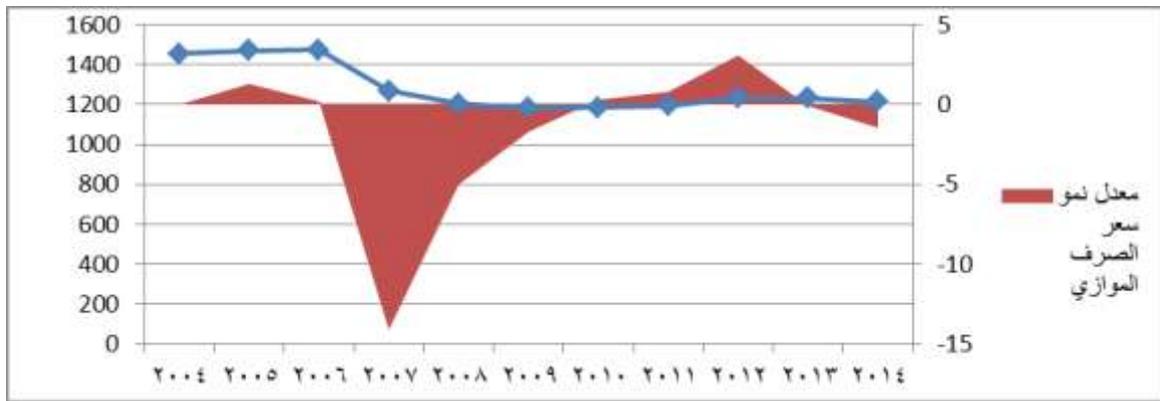
(2004م ٢٠١٤م)

السنوات	سعر الصرف في مزاد البنك	معدل نمو سعر صرف المزاد	سعر الصرف في السوق الموازي	معدل نمو سعر الصرف الموازي
2004	1453	-	1453	-
2005	1469	1.17	1472	1.3
2006	1467	-0.13	1475	0.2
2007	1255	-14.4	1267	-14.1
2008	1193	-4.9	1203	-5.0
2009	1170	-1.93	1182	-1.7
2010	1170	0	1186	0.3
2011	1170	0	1196	0.8
2012	1166	-0.3	1233	3.09
2013	1166	0	1232	-0.08
2014	1166	0	1214	-1.46
2015	1166	0	1247	-1.21
2016	1166	0	1248	0.01

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2014م)



شكل (٤) تطور سعر صرف في مزاد البنك ومعدل نموه ٢٠٠٤-٢٠١٤م
المصدر: " تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٥)



شكل (٥) تطور سعر صرف الدينار العراقي ومعدل نموه في السوق الموازي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤م
المصدر : تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول (٥)

ومما تقدم فان التحكم باتجاهات سعر الصرف يتطلب من السياسة النقدية القيام بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية في السوق المحلية من اجل تحقيق التوازن ما بين المعروض النقدي الاجنبي والطلب عليه وفي ضوء سعر الصرف المستهدف ، وبموجب هذه العمليات سيتحدد حجم الاحتياطي من العملات الاجنبية خلال السنة .

ثالثا : التحليل الكمي لاثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي

سيتناول الأنموذج القياسي اثر الصدمة النقدية من خلال كل من المتغيرات (سعر الفائدة الاسمي ، سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي والطلب الحقيقي على النقود) في الناتج المحلي الاجمالي ، GDP و يمكن التعبير عن هذه العلاقة بالصيغة الآتية:

$$GDPT = f (I, EX, MD)$$

وقبل اجراء التقدير لمعلومات الأنموذج لا بد من الوقوف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث كما في الجدول (٦)

جدول (6) المتغيرات الاقتصادية موضوع

الطلب الحقيقي على النقود MD/P	سعر الصرف EX	سعر الفائدة لاسمي i%	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي GDP	المدة
10970.9	4	6.125	10130	1990
8223.3	10	6.125	7135	1991
6969.7	21	6.125	8964	1992
8231.4	74	6.50	13318	1993
4312.2	456	6.50	12703	1994
3249.1	1674	7.25	10377	1995
5835.4	1170	7.25	15528	1996
5976.4	1471	7.25	18926	1997
5416.2	1620	7.25	18640	1998
4842.8	1972	7.35	21562	1999
4320.0	1930	7.35	23328	2000
5596.3	1929	6.35	25689	2001
2966.1	1957	6.35	30344	2002
2646.7	1936	6.35	27000	2003
7932.3	1453	12.5	42000	2004
6733.8	1469	10.5	43000	2005
7739.7	1467	15.5	48000	2006
9454.2	1255	23.5	48511	2007
9284.3	1193	20.25	51716	2008
15623.7	1170	12.33	54720	2009
17937.8	1170	9.75	57925	2010
18297.2	1170	9.50	63650	2011
17762.1	1166	9.50	70201	2012
20199.9	1166	9.50	73158	2013
19871.9	1166	9.50	68122	2014
57394.1	1190	9.50	182330	2015
68075.3	1190	7.83	193744	2016

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات سنوية مختلفة

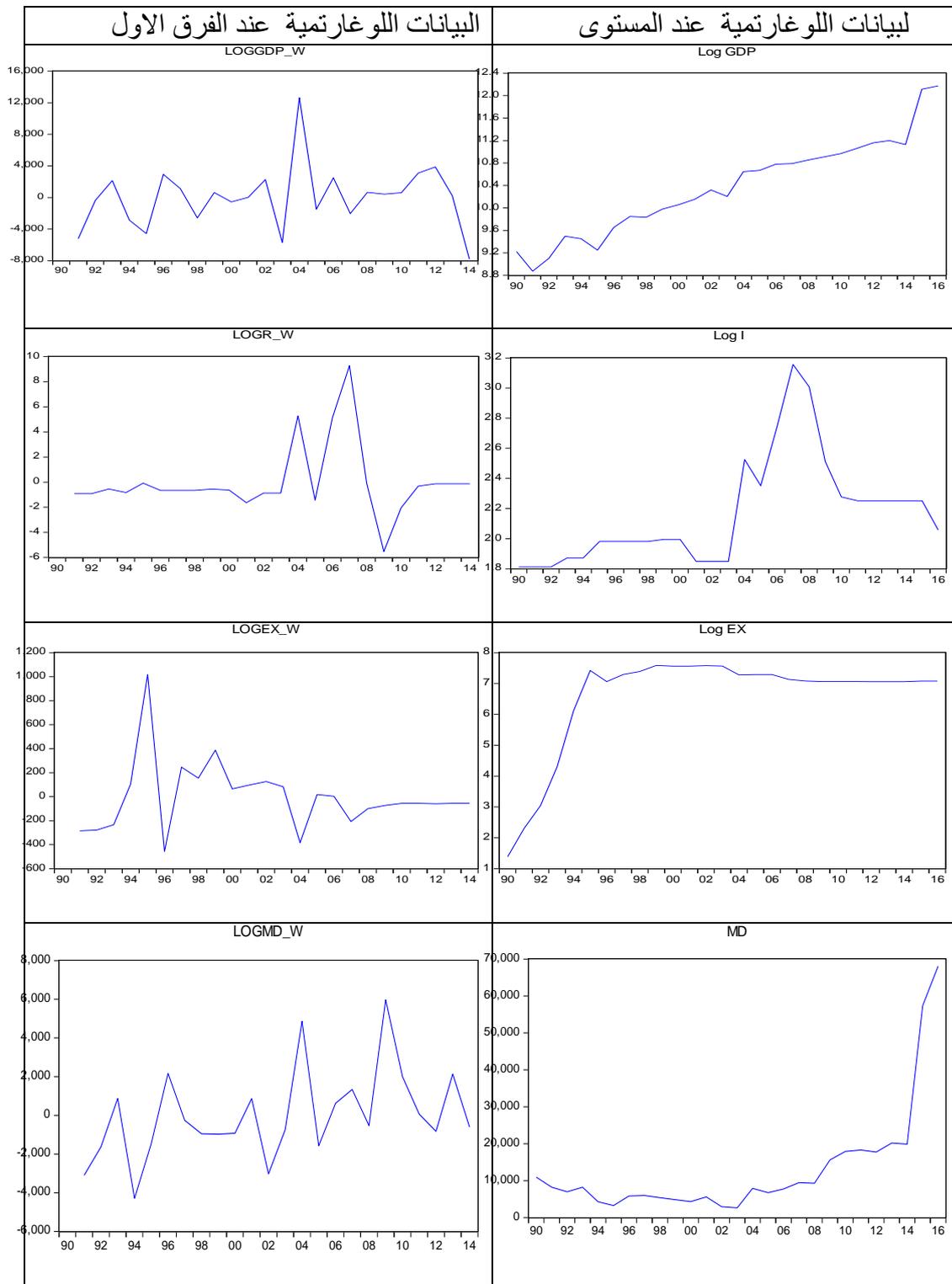
اولاً: نتائج اختبارات السكون

هناك العديد من اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية ، وتم اجراء ثلاثة اختبارات لمتغيرات الدراسة المستعملة في التحليل بالطرق الاتية :

١- الرسم البياني للسلاسل الزمنية

يعرض الشكل (٦) الاتجاهات البيانية للسلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة وبالصيغة اللوغارتمية وكما يبدو للوهلة الاولى من الشكل البياني ان السلاسل الزمنية لمتغيري سعر الصرف وسعر الفائدة الاسمي يمكن ان تكون مستقرة عند المستوى (level) وتصبح اكثر استقراراً بعد اخذ الفروق الاولى (first difference) ، كما يلاحظ ان السلاسل الزمنية لمتغيرات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والطلب الحقيقي على النقود يمكن ان تكون غير مستقرة عند المستوى وتصبح اكثر استقراراً عند اخذ الفروق الاولى لها .

وهذا الاختبار لوحد لا يمكن الاعتماد عليه في تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة وللتحقق من مدى استقرارية هذه السلاسل لابد من اجراء اختبارات اخرى مثل اختبار دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة .



شكل (٦) تطور المتغيرات الاقتصادية المدروسة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

٢- نتائج دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function (ACF)

يوضح الجدول (٧) دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغيرات الدراسة وبالصيغة اللوغارتمية ، وتشير النتائج الى ان دالة الارتباط الذاتي للنتائج المحلي الاجمالي (GDP) عند المستوى تختلف اختلافاً معنوياً عن الصفر وحتى الفجوة ($K=12$) وهي تتناقص بشكل بطيء نحو الصفر ولا تصل الى الصفر، وقد كانت قيم (ACF) عند الفجوة الاولى ($K=1$) مرتفعة (0.66) بينما كانت قيمتها عند الفجوة ($K=12$) هي (0.08) وهذا يؤشر عدم استقرارية هذه السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط بين قيمها، وبعد اخذ الفروق الاولى لها اصبحت مستقرة حيث كانت قيم (ACF) منخفضة جداً (0.04) عند الفجوة الاولى ($K=1$) وهي ضمن حدود الثقة وهذا يؤشر استقرارية سلسلة بيانات الناتج المحلي الاجمالي عند الفروق الاولى اي انها متكاملة من الدرجة الاول ($GDP \sim I(1)$).

كما تشير دالة الارتباط الذاتي لمتغير الطلب على النقود (MD) الى ان قيمة (ACF) عند الفجوة الاولى (0.61) وهي تتناقص ببطيء نحو الصفر ولا تصبح صفراً حيث اصبحت (0.01) عند ($K=8$) بينما كانت عند الفجوة الثانية عشر ($K=0.12$) وهي قيمة مرتفعة مما يفسر عدم استقرارية السلسلة عند المستوى لوجود ارتباط قوي بين قيمها ، وعند اخذ الفروق الاولى اصبحت مستقرة حيث كانت قيم (ACF) عند ($K=1$) منخفضة (0.018) وهي ضمن حدود الثقة وتتباطى بشكل متسارع نحو الصفر لتصبح عند الفجوة الثانية ($K=2$) (0.02) وهذا يؤشر استقرارية السلسلة عند الفروق الاولى وليس عند المستوى ($MD \sim I(1)$).

بينما تشير دالة (ACF) لكل من متغيري سعر الفائدة وسعر الصرف الى استقرار السلسلة الزمنية لكليهما وهي متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$ ، حيث كانت قيمة دالة الارتباط الذاتي لسعر الفائدة (0.76) عند الفجوة الاولى وهي ضمن حدود الثقة 5% وتتناقص نحو الصفر لتصبح قيمتها (0.07) عند الفجوة الرابعة وهذا يعني انها سلسلة مستقرة عند المستوى ومتكاملة من الدرجة صفر ($i \sim I(0)$. وكذلك الحال بالنسبة لمتغير سعر الصرف حيث كانت قيمة دالة الارتباط الذاتي عند الفجوة الاولى (0.79) لتتناقص بشكل متسارع نحو الصفر حيث اصبحت قيمتها عند الفجوة الخامسة (0.04) وهي ضمن حدود الثقة 5% وهذا يعني انها سلسلة مستقرة عند المستوى ($EX \sim I(0)$).

جدول (٧)

دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات المدروسة عند المستوى وعند الفروق الاولى

نتائج متغير GDP (البيانات عند الفرق الاول)							نتائج متغير GDP (البيانات عند المستوى)						
Date: 12/30/17 Time: 10:00 Sample: 1990 2016 Included observations: 26							Date: 12/29/17 Time: 19:50 Sample: 1990 2016 Included observations: 27						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1 -0.04... -0.04...	0.0485	0.829				1 0.665 0.665	13.325	0.000			
		2 -0.00... -0.00...	0.0474	0.977				2 0.345 -0.17...	17.047	0.000			
		3 0.026 0.026	0.0693	0.995				3 0.324 0.317	20.476	0.000			
		4 0.023 0.025	0.0871	0.999				4 0.277 -0.12...	23.082	0.000			
		5 -0.00... -0.00...	0.0879	1.000				5 0.220 0.144	24.811	0.000			
		6 -0.01... -0.01...	0.0916	1.000				6 0.170 -0.10...	25.888	0.000			
		7 -0.00... -0.00...	0.0919	1.000				7 0.130 0.075	26.546	0.000			
		8 -0.02... -0.03...	0.1266	1.000				8 0.090 -0.08...	26.878	0.001			
		9 0.001 -0.00...	0.1268	1.000				9 0.053 0.035	27.000	0.001			
		1... -0.04... -0.04...	0.2088	1.000				1... 0.015 -0.08...	27.010	0.003			
		1... 0.094 0.093	0.8376	1.000				1... -0.02... 0.002	27.037	0.005			
		1... -0.06... -0.05...	0.8632	1.000				1... -0.08... -0.12...	27.373	0.007			
نتائج متغير I (البيانات عند الفرق الاول)							نتائج متغير I (البيانات عند المستوى)						
Date: 12/30/17 Time: 10:03 Sample: 1990 2016 Included observations: 26							Date: 12/29/17 Time: 19:52 Sample: 1990 2016 Included observations: 27						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1 0.178 0.178	0.9219	0.337				1 0.752 0.752	17.475	0.000			
		2 -0.25... -0.29...	2.8701	0.238				2 0.449 -0.31...	23.780	0.000			
		3 -0.04... 0.072	2.9396	0.401				3 0.249 0.102	25.799	0.000			
		4 -0.08... -0.18...	3.1506	0.533				4 0.072 -0.20...	25.976	0.000			
		5 -0.22... -0.19...	4.9428	0.423				5 -0.06... -0.01...	26.147	0.000			
		6 -0.09... -0.08...	5.2622	0.511				6 -0.10... -0.070	26.547	0.000			
		7 0.070 -0.02...	5.4502	0.605				7 -0.09... -0.04...	26.906	0.000			
		8 0.060 -0.01...	5.5952	0.692				8 -0.111 -0.06...	27.418	0.001			
		9 -0.03... -0.09...	5.6484	0.775				9 -0.13... -0.04...	28.154	0.001			
		1... -0.05... -0.09...	5.7686	0.834				1... -0.12... -0.00...	28.860	0.001			
		1... 0.041 0.001	5.8481	0.883				1... -0.12... -0.04...	29.589	0.002			
		1... -0.02... -0.09...	5.8821	0.922				1... -0.16... -0.12...	30.968	0.002			
نتائج متغير EX (البيانات عند الفرق الاول)							نتائج متغير EX (البيانات عند المستوى)						
Date: 12/30/17 Time: 10:06 Sample: 1990 2016 Included observations: 26							Date: 12/29/17 Time: 19:53 Sample: 1990 2016 Included observations: 27						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1 -0.10... -0.10...	0.2923	0.589				1 0.798 0.798	19.187	0.000			
		2 0.084 0.075	0.5079	0.776				2 0.616 -0.05...	31.074	0.000			
		3 0.065 0.081	0.8403	0.887				3 0.409 -0.18...	36.518	0.000			
		4 0.227 0.240	2.3481	0.872				4 0.186 -0.19...	37.693	0.000			
		5 -0.02... 0.017	2.3640	0.797				5 -0.04... -0.22...	37.780	0.000			
		6 -0.04... -0.09...	2.4243	0.877				6 -0.12... 0.250	38.357	0.000			
		7 -0.03... -0.10...	2.4814	0.928				7 -0.25... -0.25...	40.886	0.000			
		8 0.069 0.010	2.6735	0.953				8 -0.33... -0.09...	45.551	0.000			
		9 -0.27... -0.29...	5.8567	0.754				9 -0.41... -0.21...	53.109	0.000			
		1... -0.10... -0.15...	6.3504	0.785				1... -0.38... 0.168	59.898	0.000			
		1... 0.021 0.058	6.3717	0.847				1... -0.33... 0.159	65.236	0.000			
		1... -0.10... -0.04...	6.9186	0.863				1... -0.28... -0.26...	69.369	0.000			
نتائج متغير MD (البيانات عند الفرق الاول)							نتائج متغير MD (البيانات عند المستوى)						
Date: 12/30/17 Time: 10:08 Sample: 1990 2016 Included observations: 26							Date: 12/29/17 Time: 19:54 Sample: 1990 2016 Included observations: 27						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob		
		1 0.181 0.181	0.9536	0.329				1 0.619 0.619	11.528	0.001			
		2 0.027 -0.00...	0.9755	0.814				2 0.269 -0.18...	13.788	0.001			
		3 0.007 0.004	0.9772	0.807				3 0.242 0.267	15.894	0.001			
		4 -0.02... -0.02...	0.9958	0.910				4 0.204 -0.08...	17.107	0.002			
		5 0.035 0.046	1.0385	0.959				5 0.184 0.153	18.314	0.003			
		6 0.140 0.131	1.7536	0.941				6 0.141 -0.09...	19.059	0.004			
		7 -0.00... -0.05...	1.7547	0.972				7 0.059 -0.00...	19.193	0.008			
		8 0.025 0.033	1.7795	0.967				8 -0.01... -0.09...	19.196	0.014			
		9 0.002 -0.00...	1.7797	0.994				9 -0.03... 0.003	19.260	0.023			
		1... -0.07... -0.07...	2.0275	0.996				1... -0.07... -0.10...	19.520	0.034			
		1... 0.092 0.115	2.4377	0.996				1... -0.08... 0.029	19.903	0.047			
		1... -0.02... -0.08...	2.4638	0.998				1... -0.12... -0.13...	20.707	0.055			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 9

٣- نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي _ فولر الموسعة

Augmented Dickey Fuller Test (ADF)

الهدف من اختبار جذر الوحدة هو التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة وتحديد رتبة تكامل كل متغير . ويوضح الجدول (٨) نتائج اختبار الاستقرارية بطريقة ديكي _ فولر الموسعة (ADF) وتشير النتائج الى القبول بفرضية العدم ($H_0: \delta = 0$) بوجود جذر وحدة وعدم استقرار السلسلة الزمنية لكل من متغير الناتج المحلي الاجمالي وسعر الفائدة والطلب على النقود عند المستوى لان قيمة Tau المحتسبة اصغر من قيمتها الجدولية واصبحت سلسلة هذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الاول حيث كانت قيمة Tau المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 1%.

بينما تشير نتائج اختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي _ فولر الموسعة لمتغير سعر الصرف الى استقرار سلسلته الزمنية عند المستوى وهذا يعني امكانية رفض فرضية العدم ($H_0: \delta \neq 0$) عدم وجود جذر وحدة اي انها مستقرة عند المستوى وهذه النتائج تتفق الى حد ما مع نتائج دالة الارتباط الذاتي والرسم البياني السابقة .

جدول (٨)

اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة (ADF)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت اتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*	Prob*
GDP	0.999	0.971	0.986	0.000*	0.000	0.000*
i	0.360	0.712	0.438	0.005*	0.025	0.000*
EX	0.005*	0.716	0.464	0.000*	0.000	0.000*
MD	0.999	1.000	0.995	0.006*	0.004	0.000*

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9)

وبناء على ما تم التوصل اليه من نتائج فان متغير الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ومتغير سعر الفائدة الاسمي (i) ومتغير الطلب الحقيقي على النقود (MD) غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ وتصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها بمعنى انها متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ ، في حين كان متغير سعر الصرف (EX) مستقرا عند المستوى اي انه متكامل من الدرجة صفر ($I(0)$) لذلك سيتم استعمال نموذج ARDL في تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات لان هذا النموذج يسمح بتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات سواء كانت متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$) او متكاملة من الدرجة واحد ($I(1)$) او مزيج بينهما كما يمكن استخدامه في حالة السلاسل الزمنية القصيرة .

ثانيا : نتائج اختبار سببية كرانجر Test Of Granger Causality

يوضح الجدول (٩) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات النموذج باستعمال طريقة كرانجر في اختبار العلاقة السببية والذي يختبر الفرضية الصفرية (H_0) لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة سببية . وقد اظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية معنوية باتجاه واحد او اتجاهين ولجميع متغيرات الدراسة سواء كان ذلك عند فترة تباطى زمني واحدة Lag1 او بفترتين متباطئين Lag2

جدول (٩)

العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج باستعمال سببية كرانجر

القرار	Prob	F-Statistic	Lags	Null Hypothesis الفرضية الصفرية: H_0 لا توجد علاقة سببية
قبول: H_0	0.7472	0.10643	1	I does not Granger Cause GDP
قبول: H_0	0.7867	0.07495	1	GDP does not Granger Cause I
قبول: H_0	0.9602	0.00254	1	EX dos not Granger Cause GDP
قبول: H_0	0.5884	0.30119	1	GDP does not Granger Cause EX
قبول: H_0	0.8790	0.02368	1	MD does not Granger Cause P
قبول: H_0	0.4021	0.72882	1	GDP does not Granger Cause MD
قبول: H_0	0.3599	1.07588	2	I dose not Granger Cause GDP
قبول: H_0	0.3700	1.04543	2	GDP does not Granger Cause I
قبول: H_0	0.9111	0.09351	2	EX does not Granger CAUSE DP
قبول: H_0	0.5388	0.63790	2	GDP does not Granger Cause EX
قبول: H_0	0.4238	0.89651	2	MD does not Granger Cause GDP
قبول: H_0	0.5033	0.71067	2	GDP does not Granger Cause MD

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

ثالثا : نتائج اختبارات تحديد فترة الابطاء المثلى لانموذج متجه تصحيح الخطأ

اظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC, HG, SC) المستخدمة في تحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير لمتجهات تصحيح الخطأ كما في الجدول (١٠) فان تلك الفترة هي الفترة الاولى ولجميع المتغيرات وذلك لان قيمتها هي الادنى من بين القيم للاختبارات الثلاث، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا الانموذج مما يعني ان الكشف عن اتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة سيتضمن على فترة ابطاء واحدة .

جدول (١٠)

عدد مدد الابطاء للنموذج للمدة 1990-2016

HG	SC	AIC	Lag
63.87492	63.82083	6.13e+22	0
60.87159*	60.60114*	2.50e+21*	1
61.09094	60.60413	2.81e+21	2

*تشير الى عدد فترات الابطاء المثلى

AIC : معيار اكايك ، SC : معيار شوارز ، HG : معيار هانان - كوين
المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

رابعا : نتائج اختبار التكامل المشترك Cointegration Test

لغرض اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الامد والتي تعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سيتم استخدام بعض الاختبارات وكما ياتي :

١- اختبار الحدود للتكامل المشترك The Bound Test Approach to Cointegration

تستخدم طريقة اختبار الحدود Bound test Approach في التحقق من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات المدروسة لان السلسلة الزمنية لهذه المتغيرات كانت متكاملة من الدرجة الصفرية $I(0)$ ومن الدرجة الاولى $I(1)$ ، وتعتمد هذه الطريقة على اختبار احصاء (F-statistic) حيث يتم اختبار فرضية العدم (H_0) عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات مقابل الفرضية البديلة (H_a) وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المقدر ، حيث يتم مقارنة قيمة F المحسوبة بالقيم الجدولية

الخاصة باختبار الحدود فاذا كانت قيمة F المحتسبة اكبر من الحدود العليا للقيم الجدولية الخاصة بهذا الاختبار نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل وجود علاقة توازنية طويلة الاجل تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع ، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة اصغر من القيم الجدولية الدنيا لاختبار الحدود نقبل فرضية العدم ونرفض الفرض البديل عدم وجود علاقة توازنية طويلة الامد تتجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع ، اما اذا كانت قيمة F المحتسبة تقع بين الحدود الدنيا والحدود العليا للقيم الجدولية فان علاقة المتغيرات المفسرة بالمتغير التابع تكون علاقة غير محسومة .
ويبين الجدول (11) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود حيث تشير النتائج الى ان القيمة المحتسبة لاختبار F-statistic كانت اصغر من قيم الحدود الجدولية العليا واكبر من الحدود الجدولية الدنيا وعند درجة حرية 5% وبالتالي فان نتائج هذا الاختبار تعد نتائج غير محسومة .

جدول (11)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود ARDL

Test . statistis	Value	عدد المتغيرات K
F-statistic	4.184006	3
Critical Value Bounds		
Significance	الحد الأدنى	الحد الأعلى
10%	2.72	3.77
5%	3.23	4.35
2.5%	3.69	4.89
1%	4.49	5.61

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

٢- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وفقاً لنموذج ARDL

يبين الجدول (12) نتائج انموذج تصحيح الخطأ ونتائج معاملات الاجل القصير والتي كانت ذات معنوية منخفضة لسعر الفائدة (0.06) في حين كانت النتائج غير معنوية لسعر الصرف (0.199) بينما كانت معنوية لمعلمة الطلب على النقود (0.000) . وظهرت المعلمة المقدره لحد الخطأ كانت (-0.42) اي انها كانت سالبة ولكنها غير معنوية (p=0.281) وهذا يعكس عدم وجود علاقة توازنية في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازن طويلة الاجل ، كما ان قيمة معلمة تصحيح الخطأ تعني ان 42% من عدم التوازن في الاجل القصير يمكن تصحيحه في الفترة الحالية بمعنى ان اثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي سيتطلب حوالي (2.4) سنة (1/0.42) باتجاه قيمتها التوازنية بسبب اي صدمة يمكن ان تحدث في النموذج .

جدول (12)

تقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل وفقاً لنموذج ARDL

Regressor المتغيرات	Coefficient المعاملات	T- statistic احصائية T	Std. Error	Prob الاحتمالية
D(i)	2331.071	2.376	980.710	0.063
D(EX)	10.257	1.477	6.941	0.199
D(MD)	2.470	11.566	0.213	0.000
CointEq(-1)	-0.424	-1.206	0.352	0.281

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

تقدير العلاقة طويلة الامد بين متغيرات النموذج ARDL

يبين الجدول (13) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين الناتج المحلي الاجمالي والصدمات النقدية واطهرت النتائج ان جميع المتغيرات التوضيحية لها الاشارة المتوقعة في التأثير على المتغير التابع اذ كانت اشارة سعر الفائدة سالبة والتي تعكس العلاقة العكسية بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعني ارتفاع سعر الفائدة بمعدل 1% يقابله انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار 9% ، بينما كانت اشارة معلمة كل من سعر الصرف والطلب على النقود موجبة والتي تعكس العلاقة الموجبة بينهما وبين الناتج المحلي الاجمالي بوصفه متغيراً تابعاً وهذا يعني تغير كل من سعر الصرف والطلب على النقود بمعدل 1% سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 32.9% و6.7% على التوالي .

وتشير النتائج ايضاً الى المعنوية الاحصائية الضعيفة جداً للمتغيرات التفسيرية في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 1990-2016 وهذا يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين المتغيرات التوضيحية (الصدمات النقدية) وبين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ويمكن ان يعزى السبب في ذلك الى الازمات غير الطبيعية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة والتي ادت الى تشوه هيكل الاقتصاد العراقي مما جعل من بيانات متغيرات الدراسة عرضة لتقلبات كبيرة خاصة خلال فترة الحصار الاقتصادي مما ادى الى انعكاس هذا التشوه في البيانات على فترة الدراسة بالكامل مما اثر على نتائج القياس الاقتصادي لمتغيرات الدراسة .

جدول(13)

تقدير العلاقة طويلة الاجل باستخدام نموذج ARDL

Regressor المتغيرات	Coefficient المعاملات	T- statistic T احصائية	Prob الاحتمالية
I	-908.2791	-0.4311	0.684
EX	32.9269	1.2790	0.257
MD	6.74533	.8213	0.128

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

الاستنتاجات:

- 1- تشير نتائج اختبار الاستقرار بطريقة ديكي فولر الموسع الى وجود مشكلة ارتباط ذاتي في السلسلة الزمنية لكل من الناتج المحلي وسعر الفائدة والطلب الحقيقي على النقود، وعدم وجودها في سلسلة متغير سعر الصرف . وهذا يعني اختبار ARDL هو الافضل في تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- 2- تشير نتائج اختبار سببية جرانجر الى عدم وجود علاقة سببية متجه من المتغيرات المفسرة الى المتغير التابع ولا العكس من ذلك .
- 3- تبين من اختبار فترة الابطاء المثلى ان الفترة الاولى هي الافضل لان قيمها هي الادنى بيت القيم .
- 4- تبين من نتائج اختبار الحدود بانها كانت نتائج غير محسومة .
- 5- بعد تقدير العلاقة كانت النتيجة عدو وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة سواء في الامد القصير او الطويل .

التوصيات:

- ١- ضرورة الحد من الانفاق الحكومي التشغيلي على حساب الانفاق الحكومي الاستثماري .
- ٢- ضرورة الاعتماد على مصادر تمويل محلية عوضاً عن المصادر الخارجية .
- ٣- ضرورة تدخل الدولة للحد من اثر الصدمات الاقتصادية سواء كانت نقدية او مادية .
- ٤- تنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على عائدات النفط الغير مستقرة بسبب تقلبات الطلب العالمي .

المصادر:

- ١- باري سيجل، 1986 " النقود والبنوك والاقتصاد " ترجمة طه عبدالله منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
 - ٢- توماس ماير ، جيمس دوسينبري ، روبرت البيير ، 2002 " النقود والبنوك والاقتصاد " ترجمة احمد عبد الخالق ، احمد بديع ، ط ١ ، دار المريخ للنشر ، الرياض .
 - ٣- الجبوري ، مناضل عباس . الشمري، هاشم مرزوك . الحسيني ، ايمان عبد الرحيم، 2017 "اثر الصدمات النقدية في الناتج المحلي الاجمالي في اليابان " مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد ٢٠ .
 - ٤- سلمى، ميمش، 2016 "" اختبار نظام الصرف الملائم للجزائر في ظل الصدمات النقدية دراسة قياسية ١٩٨٦-٢٠١٦ "" رسالة ماجستير ، جامعة العربي التبسي، تبسه .
 - ٥- السيد علي ، عبد المنعم . العيسى، نزار سعد الدين ، 2004 " النقود والبنوك والاسواق المالية " ط ١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الاردن ، عمان .
 - ٦- صالح ، مظهر محمد ، 2011 " السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي " البنك المركزي العراقي ، بغداد.
 - ٧- صالح ، مظهر محمد ، 2008 " السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي " البنك المركزي العراقي ، بغداد.
 - ٨- عطو ، سامي خليل ، 1999 " دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار الاقتصادي والاصلاح النقدي بعد رفع الحصار " دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد.
 - ٩- الغالي، عبد الحسين جليل و مطوق، ليلي بديوي، ٢٠١٣ "" العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية واسعار الصرف في العراق "" جامعة الكوفة ، كلية الادارة والاقتصاد .
 - ١٠- الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، 2007 " تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة 2011-1980، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 13 العدد 48، بغداد .
 - ١١- عاشور ، احسان جبر ، 2014 " ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٩٠- ٢٠١١ " اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- 1-Ismaila,Mohammed,2015, "" Monetary policy and Balance of payments in Nigeria , International Journal of Academic Research in public and Governance, Vol.2 NO1 ISSN 2312-4040 Nigeria.
- 2- Romer,2015, "" Anew Measure of Monetary Shock Derivation and Implication the American Economic Review VOI.94.NO .4.
- 3- Elke Hahn,2007 " The Impact of Exchange Rate Shocks on Sectorial Activity and Pricein the Euro Area European Central Bank, NO,796.

